



كلمة معالي الأمين العام لمنظمة

التعاون الإسلامي

أمام

الدورة العادية الثالثة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق

الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي

(جدة 26 أكتوبر، 2013)

كلمة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

أمام

الدورة العادية الثالثة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون

الإسلامي

(جدة 26 أكتوبر، 2013)

أعضاء اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي الموقرين،

رؤساء البعثات وأعضاء السلك الدبلوماسي الكرام،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بكم جميعاً في الدورة العادية الثالثة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما أود أن أعرب عن امتناني للمملكة العربية السعودية لاستضافتها هذه الدورة وحضور سعادة السفير محمد الطيب الذي نوه في كلمته بأهمية هذه الهيئة بالنسبة لعمل منظمة التعاون الإسلامي. ويظل التزام المملكة العربية السعودية والدول الأعضاء الأخرى بعمل هذه الهيئة ضرورياً لتحقيق الأهداف المرجوة التي حددها برنامج العمل العشري وميثاق المنظمة في مجال حقوق الإنسان.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

كما ذكرت من قبل في مناسبات عدة فقد كان إنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إنجازاً فارقاً في تاريخ منظمة التعاون الإسلامي الذي يمتد لأكثر من أربع عقود. وقد كانت الهيئة من بين أولوياتي عندما توليت منصبتي وأشعر بالارتياح أن خرجت إلى حيز الوجود خلال فترة ولايتي.

وبينما أفخر بعلمي الدؤوب من أجل إنشاء هذا الجهاز الهام في المنظمة، أود أن أسجل تقديري الصادق والعميق لدعم الدول الأعضاء في إنشاء هذه الهيئة خلال نصف الوقت المنصوص عليه في برنامج العمل العشري. كما أن منح هذه الهيئة الوضع القانوني كهيئة مستقلة واعتماد نظامها الأساسي وقواعد إجراءاتها قد تم في وقت أقل من المتوقع.

تعكس كل هذه التطورات الخصائص المميزة لمنظمة التعاون الإسلامي في ثوبها الجديد تحت شعار "عملية الاعتدال والتحديث". وأنا على يقين أن هذه التطورات من شأنها أن تكفل تعزيز العمل الإسلامي المشترك الذي تصبو إليه الدول الأعضاء من خلال برنامج العمل العشري وميثاق المنظمة ومنح هذه المنظمة الدولية العريضة مزيداً من المصداقية.

أود أيضاً أن أسجل تقديري العميق للعمل الذي قام به أعضاء هذه الهيئة الموقرين الذين تمكنوا خلال فترة وجيزة من الانتهاء من قواعد الإجراءات وشاركوا بنشاط في صياغة مختلف جوانب العمل التنظيمية والفنية المنوطة بهم من قبل الدول الأعضاء. كما حظى تفاعلهم ومشاركتهم في مختلف محافل ومنظمات حقوق الإنسان بقدير واسع من قبل الجهات الدولية المعنية، فيما يعتبر مصدر ارتياح لنا جميعاً.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

لا يمكننا التقليل من أهمية هذه الهيئة في منظمة التعاون الإسلامي من أي وجهة نظر. فهناك حاجة إلى هذه الآلية الاستشارية ليس فقط من أجل التأمل ومساعدة الدول الأعضاء في صياغة ووضع وتنفيذ السياسات الملائمة التي تتماشى مع حقوق الإنسان الأساسية، ولكن أيضاً لتبديد سوء الفهم المتزايد حول التعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان.

ومن منطلق دراستي للتاريخ والدين، أعارض بشدة هذه الفكرة حيث أن الإسلام ليس مجرد مجموعة من المذاهب الميتافيزيقية أو حفنة من الطقوس أو حتى مجموعة من قواعد السلوك الفردي، بل هو منهج للحياة يكمن أساسها في الوحي الإلهي، وطريقة للحياة تسعى لتحقيق مشيئة الله وتجسيد الخير والبر في حياة الإنسان.

لقد كان الإسلام أول دين يضع الحقوق الإنسانية العالمية الأساسية وينص على مراعاتها واحترامها في جميع الظروف داخل أو خارج حدود الدولة الإسلامية ويدعو إلى المساواة التامة بين البشر بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو لغتهم أو أصلهم العرقي أو وضعهم الاجتماعي أو غير ذلك.

أعضاء الهيئة الموقرين،

لذا سيكون من بين المهام الهامة للهيئة من خلال عملكم إيضاح مدى ملاءمة الإسلام لحل مشاكل وهموم البشر في العصر الحاضر. فمن منطلق كونكم خبراء في مجال حقوق الإنسان وفريق تفكير لمنظمة التعاون الإسلامي حول هذا الموضوع، يجب أن تعملوا على تسليط الضوء على أهمية وصلة القيم والتعاليم الإسلامية في التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها الإنسانية في الوقت الحالي.

ويمكن أن تساعد مشورتكم الخبيرة منظمة التعاون الإسلامي لوضع سياسات وخطط للتصدي للتحديات التي تواجهها الأمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان. وأشار على الهيئة بأن تعتمد بشكل خلاق العناصر الناجعة والمفيدة من كنز التجربة الإنسانية التراكمية وتوظيفها لخدمة التقاليد الإسلامية التي تمثل النسق الأعلى من الحياة.

سوف يقطع عملكم شوطاً طويلاً في تبديد المفاهيم الخاطئة عن ديننا وإبراز القيم الحقيقية وإدماج أبعاد حقوق الإنسان في برامج وأنشطة المنظمة الرامية إلى تيسير تمتع المسلمين وغير المسلمين بحقوق الإنسان بشكل كامل في الدول الأعضاء وكذلك المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

وكما أشرت في مناسبات سابقة، لدينا ثقة راسخة أن تساعد هذه الهيئة في تحقيق نقلة نوعية داخل المنظمة فيما يتعلق بتناغم الحقوق والحريات العالمية مع القيم الإسلامية لتقديم نظام متماسك وقوي يهدف إلى تيسير التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

المفوضون الموقرون،

تعلمون أن هناك درجة عالية من التوقعات تتعلق بعملكم في المستقبل. وتعتقد المنظمة أن إطار حقوق الإنسان الذي يجب أن تتبعه الهيئة ينبغي أن يستند على المشاركة المنظمة التي من شأنها دعم السلام والأمن والاستقرار العالمي عن طريق إزالة المفاهيم الخاطئة وتعزيز الوثام بين الأديان. ويمكن أن تمثل مساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال الهام محور التركيز الرئيسي لعمل الهيئة.

كما يجب الاستفادة من خبراتكم إلى أقصى حد ممكن لمراجعة وتحديث صكوك المنظمة في مجال حقوق الإنسان مثل إعلان القاهرة وكلي يقين أن الدول الأعضاء سوف تستفيد من الإمكانيات الكاملة لخبرتكم للنظر في صكوك المنظمة وكذلك الموثيق الدولية للتوصل إلى توصيات لملء أي ثغرات أو تعزيز المعايير القائمة.

ويتضمن النظام الأساسي للهيئة التوجيهات اللازمة بشأن طبيعة ونطاق عملها بيد أي أود أن أخص مهمة المفوضين في إزالة المفاهيم الخاطئة بشأن العلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان. وفي حين يعهد إليكم النظام الأساسي للهيئة بولايات محددة، تمنحكم صفتكم الاستشارية المساحة اللازمة للتفسير الفعال لهذه الولايات.

ويسرني أن أذكر أن العناصر الرئيسية الخمسة المتمثلة في **التكامل والتأمل وتحديد الأولويات والنهج التدريجي والمصادقية**، التي طرحتها للنظر في الدورة الأولى للهيئة في جاكارتا اعتمدها الهيئة لتكون مبادئ توجيهية لعملها وهي المبادئ التي قد تؤدي إذا اتبعت بشكل جاد إلى تعزيز الثقة في عمل الهيئة داخل وخارج المنظمة على حد سواء، وبالتالي تحسين مصداقيتها وفعاليتها.

كما يسرني أن المفوضين نجحوا في وضع قائمة بالقضايا الموضوعية ذات الأولوية مثل المرأة والطفل والحق في التنمية والتعليم وغيرها. وتتضمن المجالات الأخرى التي لا تقل أهمية التي نظر فيها المفوضون قضية فلسطين، والإسلاموفوبيا، والتحريض على التمييز والكراهية على أساس العرق والدين وحقوق الإنسان للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وهي

جميعاً مجالات هامة وحاسمة تحتاج إلى معالجة من قبل الهيئة. كما قدمت بعض الأفكار حول بعض من هذه المجالات ذات الأولوية وأنا على ثقة من أن أعضاء الهيئة قد أولوها الاعتبار الواجب.

ومن أجل ضمان فعالية الهيئة، يجب أن نتوصلوا إلى مقترحات/ ممارسات جيدة ملموسة بشأن المجالات ذات الأولوية يمكن رفعها إلى اجتماع وزراء الخارجية للنظر فيها ولتتابعها الدول الأعضاء.

ومن حيث **أساليب العمل**، أود أن أؤكد أن المفوضين قد يرغبون في العمل في فرق عمل صغيرة في كل مجال من مجالات الأولوية أو كل موضوع ذي اهتمام. وسوف تساعد هذه الفرق على تدعيم الاتصالات مع هيئات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بشأن مواضيع محددة وتكون قادرة على متابعة هذه المسائل بفعالية في مختلف المحافل. ويمكن بهذه الطريقة بذل جهود متضافرة لإعداد بحث / دراسات شاملة بشأن كل موضوع خلال فترات ما بين الدورات بما في ذلك من خلال استخدام الاتصالات عن بُعد. وينبغي مشاركة هذه الدراسات مع جميع أعضاء الهيئة للحصول على وجهات النظر والموافقة عليها خلال دورات رسمية قبل تقديمها في صورة توصيات إلى الدول الأعضاء.

أود أن أقترح أيضاً أن تخصص **الدورات الرسمية للعمل** على المسائل الجوهرية في حين تخصص **اجتماعات ما بين الدورات للنظر في الجوانب التنظيمية / الإدارية لعمل الهيئة**. كما سوف يساعد إنشاء مكتب الهيئة في هذه الدورة على تسهيل هذه الجوانب التنظيمية.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

لقد أشار أصحاب المصلحة لا سيما في أوساط حقوق الإنسان إلى إنشاء اللجنة باعتباره خطوة إيجابية حيث أنها بالتأكيد قد عززت من ظهور المنظمة غير أن إمكانياتها الحقيقية تكمن في تعزيز مصداقية المنظمة. وحيث أنها أول آلية إقليمية من نوعها لحقوق الإنسان على الساحة الدولية، فهي تقع تحت رقابة وثيقة من المجتمع الدولي. وهناك بالفعل مجموعات ومواقع

إلكترونية تراقب أنشطتها عن كثب. ويجب على الدول الأعضاء والمفوضين أن يبنوا على هذا الزخم الإيجابي لتصوير رؤية المنظمة بشأن "الاعتدال والتحديث".

ومن ناحيتنا، وعلى الرغم من الموارد البشرية والمالية الهزيلة، لم تدخر الأمانة المؤقتة داخل الأمانة العامة أي جهد من أجل تسهيل عمل المفوضين وأنشطتهم. ووفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للهيئة، قمت بتعيين المدير التنفيذي الجديد للهيئة. وفي انتظار صدور القرار بشأن المقر، عينت أيضاً بعض الزملاء من الأمانة العامة لمساعدة المدير التنفيذي. ولا يزال هذا الفريق الصغير يعمل بقوة لمساعدة الهيئة وأنا على يقين أنهم سيضمنون تنظيم دورة ناجحة أخرى. كما أعدوا ووزعوا مشروع الميزانية التي نأمل أن تفي بالاحتياجات المالية للأنشطة المخطط لها في عام 2014.

للأسف، لم تتمكن الهيئة أن تعقد دورتها العادية الثالثة في وقت سابق ولكن يسعدني أن ألاحظ أن هناك مجموعة من الأنشطة الإنتاجية التي شارك المفوضون فيها بنشاط وقدموا وجهات نظر الهيئة. وإنني على ثقة بأنه ابتداءً من عام 2014 سيكون هناك دورتين عاديتين وتقدم مضطرد في الأنشطة الأخرى المكلفة مثل اجتماعات فريق العمل ما بين الدورات والتفاعل مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

ومن أجل الفهم الأفضل للخطاب العالمي لحقوق الإنسان ومساعدة مجموعتي منظمة التعاون الإسلامي

في جنيف ونيويورك، من الأهمية بمكان أن يحضر أعضاء الهيئة دورات مجلس حقوق الإنسان في جنيف ومداولات اللجنة الثالثة في نيويورك. وبالمثل، يجب على الهيئة إقامة علاقات عمل قوية مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان من أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأشجع بقوة الهيئة على القيام بالزيارة المزمعة إلى الاتحاد الأوروبي وإذا كان ذلك ممكناً حضور الدورة الحالية للجنة الثالثة في نيويورك هذا العام. ومن شأن هذا أن يساعد في تطوير فهم أفضل للجانب السياسي لحقوق الإنسان، فضلاً عن إنشاء قنوات اتصال منتظمة مع آليات ووكالات الأمم المتحدة الهامة.

أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

الطريق أمامنا طويل وهناك تحديات عديدة. غير أن إنشاء هذه الهيئة ودعمها شهادة على استمرار التزام الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بتحديد أولويات حقوق الإنسان في جدول أعمالها. وأنا واثق أنه من خلال التزام أعضاء الهيئة الذي لا يتزعزع وعملهم التعاوني سوف تكون الهيئة قادرة على تحقيق الإمكانيات الحقيقية لهذه الآلية الاستشارية المستقلة لمنظمة التعاون الإسلامي.

أنا فخور لكوني جزء من هذا الجهد الشامل الذي أدى إلى إنشاء هذه الهيئة الفريدة والرائدة من الخبراء المستقلين في منظمة التعاون الإسلامي. ويعتبر استقلالهم أمر بالغ الأهمية يجب أن يسان. وينبغي الاستفادة من خبراتهم لفهم أفضل للطبيعة الشمولية لحقوق الإنسان بشأن مجموعة كاملة من القضايا المطروحة ذات الصلة على جدول أعمال المنظمة. كما يجب تعزيز دورها بوصفها الضمير الجماعي لحقوق الإنسان في المنظمة. وليس لدي أي شكوك أنه إذا استخدم هذا الجهاز على نحو فعال، سيكون من شأنه أن يعزز وضوح ومصداقية المنظمة على الساحة الدولية.

كما يجب أن تستفيد الهيئة من إمكانياتها بأكثر طريقة تنظيمًا ومهنية وأن تنظم نفسها لتعمل كهيئة استشارية متماسكة وذات مصداقية يمكن أن تؤدي المهام الموكلة إليها بما فيه مصلحة الأمة الإسلامية. وكما ذكرت سابقًا، فإن الحاجة إلى وضع إستراتيجية للحصاد المبكر تمثل أمرًا حتميًا. يجب على الهيئة ألا تضيع الوقت في معالجة المسائل الموضوعية بطريقة ذات أولوية لتحقيق هذه الإمكانية. وأود أن أكرر اقتراحي بشأن النهج العلاجي وليس إصدار الأحكام كحل في مصلحة الدول الأعضاء.

وفي ختام كلمتي أعرب عن أطيب تمنياتي لأعضاء اللجنة بدورة مثمرة وناجحة. واتطلع دائمًا إلى الاستماع لأخبار جيدة وإيجابية حول هذه الآلية الفريدة كما يسعدني أن أساهم في نجاحها بأي طريقة.

أشكركم على حسن الاستماع